١٢ـ٧٦) ٠

من جهة اخرى اثار مشروع الميزانية بعض الاعتراضات من جانب الهيئات الاقتصادية في اسرائيل ٠ فقد ساد الهستدروت جو من الاستياء بسبب عدم اطلاع ممثليها على بنود مشروع الميزانية قبل اقرارها من قبل الحكومة (دافار ، ١ـ١٢ـ٧٦) ٠ الا ان هذا الامر لم يؤثر على المباحثات الجارية بين ممثلي الهستدروت وارباب العمل والحكومة من اجل الوصول الى اتفاق شامل حول علاقات العمل خلال الفترة المقبلة ٠

كذلك اعلن رئيس اتحاد الصناعيين ابراهام شفيط عن معارضته لحجم الميزانية المقترحة ، وبدلا من ذلك اقترح مبلغ ١٠٧ مليار ليرة اسرائيلية ، معتمدا على نسبة التضخم المالي المتوقعة خلال هذه السنة وهي ٢٣٪ ٠ « ان المبلغ الإعتباطي الذي اقترحته الحكومة كمخرج ليس سوى تمثيل لجميع مطالب الوزارات الحكومية ٠٠٠ بينما لم تنفذ الحكومة اية خطوة حقيقية من اجل خفض نفقاتها »٠ وحسب قوله فانه يرفض الميزانية المقترحة لانها لا تعكس سياسة واضحة واجابة صحيحة على المشاكل الاساسية ، وهي محاربة التضخم المالي ، الهوة في ميزان المدفوعات وخلق اساس للانعاش الاقتصادي ٠ (هآرتس ، ٣ـ١٢ـ٧٦) ٠

لقد اصبح واضحا ومؤكدا الان ان مشروع الميزانية هذا لن يقر بكامله في الكنيست ، وانما تستقر المداولات بين اروقة الكنيست على اقرار ميزانيةمقلصة لاربعة اشهر فقط ، ريثما يستقر الوضع السياسي وتتشكل حكومة جديدة ، ويبدو ان هذا الامر يلقى الان موافقة جميع الاطراف في الكنيست ٠ (ر٠١٠١٠ ، ٣١ـ١ـ٧٧) ٠

ويعلق الكاتب الاقتصادي لصحيفة دافار على هذه المسألة بقوله : وانني ادرك المشكلة الخطيرة التي تواجه الحكومة الان ، وهي انها لن تجد في تاريخ ٣١ـ٣ـ٧٧ الاكثرية الساحقة في الكنيست لاقرار مشروع ميزانيتها لهذه السنة ، وبدلا من ذلك سيكون لزاما عليها التعاون مع احزاب اخرى من اجل ايجاد طريق يمكنها من العمل بصورة قانونية بكل ما يتعلق بنفقاتها المالية خلال الاشهر الاولى من السنة المالية ١٩٧٧ ـ ٧٨ ٠ ان المخرج البسيط لهذه المشكلة هو التوصل الىاتفاق حول المصادقة على ميزانية جزئية لثلاثة او اربعة اشهر ٠٠٠ وهكذا يمكن مواصلة النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة ٠٠ ، (يعكون ارنون ـ دافار ، ٢٨ـ١٢ـ٧٦) ٠

ويضيف ارنون قائلا ، ان مشروع الميزانية يجب ان يقدم الى الكنيست للبحث به حسب الاصول المتبعة ٠ «ينبغي التصرف بمشروع الميزانية وكأنه ليس هناك ازمة حكومية ولا حكومة اقلية ٠ هناك اهمية كبرى ، خاصة اثناء فترة الانتخابات ، لمعرفة الاسلوب الذي يقترحه الحزب الحاكم لادارة شؤوننا في السنة المقبلة ، وما تقترحه الاحزاب ـ الموجودة اليوم في طرف المعارضة ـ حول التغيير في الميزانية ، في حال وصولها الىالحكم٠ ومن خلال طريقة رد الاحزاب على ميزانية الدولة ، يمكن معرفة المواقف التي ستتخذها ازاء جميع القضايا الاقتصادية ومعظم القضايا الاجتماعية ، وربما ٠٠٠ طريقة تفكيرها في المواضيع السياسية والامنية ٠٠٠ يجب عدم اعفاء ممثلي الحزب الحاكم ، ولا حتى ممثلي الاحزاب المعارضة ، من واجب شرح مواقفهم للشعب ، واسلوب تخطيطهم في السنة المقبلة» (المصدر نفسه) ٠

لذلك فان الميزانية المقترحة والاجراءات التي دعت اليها الحكومة ، ستعتبر جزءا من برامج الاحزاب الانتخابية ، حيث ستظهر في المستقبل القريب وجهات نظر مختلفة وربما متناقضة حول مواضيع اقتصادية واجتماعية ستكون ذا تاثير كبير على نتائج الانتخابات ٠

حنه شاهين